ملخص

تعالج الدراسة التدخل الدولي في عملية الإصلاح الفلسطينية، من خلال ربطها بالتطورات التي ميزت العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، ودور المساعدات الدولية في هذه التدخلات، ومقارنة اثر التدخلات الدولية في وضع أولويات الإصلاح، تم الاستناد إلى المنهج الوصفي في سبيل انجاز هذه الدراسة، حيث تم مراجعة الأدبيات التي كتبت في الإصلاح في فلسطين، بالإضافة إلى مراجعة الوثائق التي تناولت جوانب الإصلاح، سواء الدولية منها او المحلية، وتحليل مدى قدرة كل من المبادرات المحلية والدولية على المساهمة في تحقيق إصلاح حقيقي، يلبي رغبة الشعب الفلسطيني.

عالجت الدراسة في الجانب النظري منها العلاقات الدولية منذ بداية التسعينيات والتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتعرضت الدراسة لدور الولايات المتحدة الأمريكية، وبدء موجة العولمة الجديدة مع انتهاء الحرب الباردة، إضافة إلى تأثير النظرية الليبرالية على التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتطرقت الدراسة إلى التغيرات التي حدثت في مجال السيادة الوطنية، مع البحث في شكل التدخلات في كل من البوسنة والعراق، وطبيعة هذا التدخل على بناء المؤسسات الوطنية العامة، وتطرقت الدراسة في الجانب النظري أيضا إلى تطور مفهوم الحكم الصالح وربطه بالمساعدات الدولية خلال العقدين المنصرمين، مع البحث في المفهوم ودلالاته وأوجه تطبيقاته.

في الفصل الثاني من الدراسة تم استعراض واقع الحكم الرشيد في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، من خلال البحث في مجموعة من مدلولات الحكم الصالح، كالنظام

السياسي، حيث تم البحث في تركيبته من خلال التطرق لدور منظمة التحرير الفلسطينية عقب الاتفاقية السياسية مع إسرائيل، ودور السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية والعلاقة بينهما، ومدى تأثير النظام الرئاسي على الفصل بين السلطات، وكذلك تناولت الدراسة المشاركة السياسية في الحياة السياسية الفلسطينية، من خلال التطرق الى الانتخابات العامة في العام 1996 و2006، ودور مؤسسات المجتمع المدني في المشاركة في الحياة العامة، وتناولت الدراسة أيضا تركيبة الحكومة وهيكليتها ومدى فاعليتها في تأدية دورها، ومدى تطبيقها لمبادئ النزاهة والشفافية والمسائلة في عملها.

في الفصل الثالث ركزت الدراسة على واقع الإصلاح في فلسطين، واستعرضت المبادرات المختلفة المحلية الصادرة عن السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، وتلك الصادرة عن جهات غير رسمية مثل مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وتناولت بالتفصيل اقتراحات كل منها لتطوير المؤسسات الوطنية، وربطها بما تم تقديمه من مقترحات خلال السنوات السابقة لانطلاق مسيرة الإصلاح، وفي الجانب الثاني من الدراسة فإنها بحثت في التدخلات الدولية في مجال الإصلاح في فلسطين من خلال استعراض ثلاث مبادرات دولية ، بدءا من تقرير روكار وما قدمه في مجال التوصيات لإصلاح المؤسسات الفلسطينية، وكذلك خطة خارطة الطريق التي اعتبرت تدخل فج من قبل الولايات المتحدة في الشأن الداخلي الفلسطيني، خصوصا ما تعلق الأمر بالإصلاحات السياسية التي طالبت بها، كاستحداث منصب رئيس الوزراء، وتغيير بعض مواد الدستور، وتوزيع الأدوار بين الرئيس ورئيس الوزراء، وكذلك تم استعراض خطة الاتحاد

الأوروبي الداعم الأكبر للسلطة الوطنية الفلسطينية، وخصوصا أن خطة خارطة الطريق أصبحت خطة دولية بعد تشكيل اللجنة الرباعية، والاتحاد الأوروبي جزء من الخطة، إلا انه أصدر خطته للإصلاح والتي ركزت على الجوانب الفنية ولم تركز على الجوانب السياسية الهيكلية للسلطة الوطنية.

الباب الرابع تطرق إلى التوصيات التي قدمها البحث، مبنية على الاستخلاصات من خلال أبواب الدراسة السابقة، ومنها أهمية البحث المعمق في النظام السياسي الفلسطيني، وعدم الانتظار إلى محطة جديدة من الضغوطات نتيجة توقف المسيرة السياسية، وكذلك أهمية النظام السياسي في تجنب إشكالات كالتي حدثت في قطاع غزة والمتمثلة بالانقسام.